دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية .

The role of the informal sector in urban development.

أ. بوزيدي سليمان

جامعة محمد بن أحمد وهران 2

ملخص:

تتطلب التنمية الحضرية تعبئة و تجنيد كافة الموارد المادية و البشرية المتاحة في المجتمع و التكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة،و يمثل القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا و له قوة هائلة من الناحية الإنتاجية و الاقتصادية في تنمية المجتمع الحضري،لذا تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمي و زيادة تأكيده في المناطق الحضرية،أملا في أن يسهم بدور يعتمد به في حل المشكلات المعينة في الدول النامية،و كان لابد أن تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى تبعا للواقع الاقتصادي و الاجتماعي التي تتميز به و تعايشه كل منها و نطمح من خلال هذا المقال إلى بيان دور القطاع غير الرسمي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري عامة و للمجتمع الحضري على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الرسمي،النشاط الاقتصادي غير الرسمي،التنمية الحضرية،التنمية الاقتصادية ،التنمية الاجتماعية،المجتمع الحضري، العمل.

Abstract :

Urban development requires the mobilization and recruitment of all material and human resources available in the community and integration between different sectors of society, and the informal sector represents economically structured integrated and has a great power of the productivity and economic in the urban development of society, so increasing global interest in the study means necessary for the development of the role of the informal sector and increased emphasis in urban areas, hoping to contribute to the role of support in solving specific problems in developing countries, and it was necessary that the ambitions attached to this sector of the country to another vary, according to economic reality and social which is characterized by and coexistence each of them and hope that through this article to indicate the role of the informal sector in economic and social development of Algerian society in general and for the urban community in particular.**Key words:**informal sector, Economic activity informal, urban development, economic development, social development, urban society, work.

مقدمــة:

يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في التنمية الحضرية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بخلق فرص العمل،و توليد الدخل لأعداد متزايدة من قوة العمل،و يكتسب أهمية خاصة،بسبب طبيعته المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية،بمعنى أنه ينمو و يتسع نشاطه في أوقات الركود،في حين يميل نموه التباطؤ في أوقات الرواج،بالإضافة إلى مايمثّله القطاع غير الرسمي من أهمية للمشتغلين به،فإنه يسهم كذلك في إنتاج السلع و خدمات رخيصة نسبيا لمحدودي الدخلممّا يخفّف من الآثار السلبية المترتبة على انخفاض الدخول الحقيقية أو عدم زيادتها بالقدر المناسب لمواجهة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المنتجة.إذ تحاول هذه الدراسة التعرف على دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية و الاقتصادية و الاجتماعية و العوامل المؤثرة على نشأته و نموهو أهم الفئات الاجتماعية النشطة فيه،و يمكن بلورة هدف البحث بالدرجة الأولى إلى الدور الفعلي الذي يقوم به القطاع الحضري غير الرسمي في التنمية الحضرية في المجتمع و تحديد المعوّقات أو المشاكل التي يعاني منها القطاع الحضري غير الرسمي إذ يمكننا طرح **التساؤلات** التالية:

- ما مفهوم القطاع غير الرسمي؟.
- ما طبيعة القطاع غير الرسمي و خصائصه بالمجتمع الحضري؟.
- ما مفهوم التنمية الحضرية و أبعادها ؟.
- ما دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية؟.
- ما المعوّقات التي تعترض أداء القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية ؟
- ما المقترحات الملائمة لتنمية أداء القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية ؟.

1. مفهوم القطاع غير الرسمي:

تعتبر مشكلة التعريف بالمفاهيم و تحديدها من المشكلات التي تكتنفها صعوبات كثيرة في العلوم الاجتماعية،و لا شك أّننا بصدد تناول مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي بالتعريف يصاحبه بلا شك العديد من الصعوبات التي تمكن من محاولا تعريف أي مفهوم اجتماعي و اقتصادي تلك المتمثّلة في اختلاف الرؤى و المنطلقات

الفكرية و الأيديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم،و نلاحظ أن القطاع غير الرسمي لديه عدة تعريفات و التي تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة بل و تعكس في نفس السياق مجالات اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها،فلا يوجد حتى الآن تعريف متّفق عليه حول مفهوم القطاع غير الرسمي ،و تكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدد بناءا على الهدف من دراستها و إجراءها كما تفرّق بعض الدراسات بين نوعين من القطاع غير الرسمي هما القطاع شبه الرسمي و القطاع غير الرسمي.[1]

ويقصد بالقطاع غير الرسمي ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية، تعمل في أنشطة نقدية، وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها، وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل و الأنشطة غير النقدية، كما يتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة، المرتبطة بالمخذرات والدعارة ...إلخ على كافة المستويات الطبقية، وأيضا أنشطة الخاصة بالطبقة العليا، باعتبارها أنشطة غير مشروعة أيضا.ويقصد بالوحدة الاقتصادية أي نشاط اقتصادي: إنتاجي، أو تجاري، أو خدمي يمارسه شخص طبيعي أو معنوي، في منشأة أو خارجها،ويدرّ دخلا وعلى هذا، يعتبر وحدة اقتصادية ذلك الجزء من الوحدة السكنية المخصصة لمزاولة نشاط اقتصادي معين بصفة مستمرة، وكذلك العربة المثبتة بنهر في الطريق، أو على رصيف أو سوق، وأيضا الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض وبالأسواق، وينصرفون في نهاية اليوم، والباعة المتجولين، ومقدمي الخدمات المتجولين، ومن في حكمهم.[2]

وفي هذا الصدد ظل القطاع غير الرسمي منذ أكثر من ثلاث عشريات يثير الدراسات والأبحاث التي شرع في جزء كبير منها مكتب العمل الدولي ومنظمة العمل الدولية.[3]

وقد أفضى تعدّد الدراسات وتنوع مقارباتها وكذا توجيهها إلى نتائج محتشمة، غير أن ذلك لم يساعد على بروز تعريف موحّد وعملي بل على عدة تعاريف تقوم على بعض المعايير والخصائص مرتبطة أساسا بالنشاط. ويعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعّمته منظمة العمل الدولية، إلى سنة 1972، وقد تمّت صيغته على أساس نتائج تحقيق أُنجز في كينيا استنادا إلى

معايير كان قد حددها سنة 1971 - كيث هارت - (خبير مستقل).[4]

ويعتبر كل نشاط خفي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية:

1) سهولة دخول السوق
2) استعمال الموارد المحلية.
3) الملكية العائلية للمؤسسة.
4) نشاطات على نطاق صغير.
5) التكنولوجيا ذات الكثافة العليا في العمل.
6) التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
7) أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

1.2-تعريف القطاع غير الرسمي :

استُحدث مصطلح "القطاع غير الرسمي" في بداية السبعينيات من القرن الماضي،ووردت الإشارة إليه للمرة الأولى في الدراسة التي أجراها **كيث هارت Keith Hart**سنة**1971** عن العمال في المناطق الحضرية بدولة غانا و خلص في دراسته إلى أن هناك نموذجا ثنائيا للدخل الذي يحصل عليه العاملون في المناطق الحضرية... و أطلق عليه هارت بالعمل غير الرسمي لكن بالرغم من تزايد الاهتمام به، لا يوجد تعريف مقبول عالميا له أو لنطاقه. ويقصد إحصائي العمل الذين يدرسون القطاع غير الرسمي به الأنشطة الاقتصادية التي تُنجز في المؤسسات غير المنشأة حسب القانون، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي ليس بمرادف للقطاع غير الرسمي (الذي يشمل العمالة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء) أو العمالة غير الرسمية (التي قد توجد في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء).[5]

ومن هذا المنطلق تركز الدراسة على الأنشطة الرسمية وغير الرسمية المنجزة في القطاع غير الرسمي. وأنسب تصور موضوع للاقتصاد غير الرسمي عبارة عن تحول متواصل من الرسمي إلى غير الرسمي، حيث تحتل مختلف الأنشطة والجهات الفاعلة نقاط مختلفة في هذا التحول. ويكون الانتقال من الوضع غير الرسمي إلى

الوضع الرسمي تدريجيا؛ ويمكن للشركات الفردية والأسر المعيشية والعمال الاضطلاع ببعض الأنشطة غير الرسمية وبعض الأنشطة الأخرى الرسمية في الوقت ذاته. وفي بعض الأحيان يتنافس الاقتصاد غير الرسمي مع القطاع الرسمي. وفي العادة، مع ذلك، يصب إنتاج الاقتصاد غير الرسمي وتجارته وتوزيعه وخدماته لفائدة الاقتصاد الرسمي، كما أنه يتعايش ويتفاعل معه.

ويشمل القطاع غير الرسمي طائفة عريضة من القطاعات التي تقدم السلع، وخاصة من خلال أنشطة التصنيع والزراعة، والخدمات، التي تتراوح ما بين تجارة التجزئة وخدمات الأسر المعيشية، على حد سواء. ويتقاطع الاقتصاد غير الرسمي أيضا مع جوانب الصناعات الإبداعية، وكذلك الجماعات الأصلية والمحلية، لكن هذه القطاعات ليست محل تركيز الدراسة .[6]

وحضي القطاع غير الرسمي بحصة كبيرة من الخصائص وفرص العمل في العديد من البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية أو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي شكّلت، على مدى أكثر من عقدين من الزمان، أكثر من نصف العمالة في المجالات غير الزراعية في أغلب بلدان الدخل المتوسط وبلدان الدخل المنخفض. وتحظى إفريقيا ،جنوب الصحراء. بنصيب الأسد من تقديرات مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الإجمالي المحلي بحيث يبلغ نصيب الاقتصاد غير الرسمي قرابة الثلثين من الناتج الإجمالي المحلي إذا أضيفت الزراعة ونصف القيمة الإجمالية المضافة للأنشطة غير الزراعية. وتليها في ذلك الهند 50 %من مجموع الناتج الإجمالي المحلي، وبعدها بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية.[7] وتشير الإحصاءات الوصفيةإلى أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي ترتبط بعلاقة سلبية بالناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة. كما ترتبط العمالة في القطاع غير الرسمي بعلاقة إيجابية بانتشار الفقر عبر البلدان،لكن لا دليل يبرهن على أن العمالة تتسبب،أو لا تتسبب، في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع معدلات الفقر، أو على أنّ السمة غير الرسمية ستزعزع أسس التنمية الاقتصادية. فقد لوحظت في الواقع في الأقاليم التي خضعت للدراسة زيادة في معدلات العمالة غير الرسمية مع تسارع النمو الاقتصادي. وتؤيد هذه الإحصاءات والتحليلات الأدبيات التي تصف الاقتصاد غير الرسمي بأنّه "سمة لا تغيب" عن أقاليم من قبيل أمريكا اللاتينية وأفريقيا.[8]

ويعمل الناس في القطاع غير الرسمي إما لأنهم مستبعدون رغما عنهم من القطاع الرسمي بسبب افتقارهم للمؤهلات أو لوجود عراقيل أخرى تحول دون دخولهم في القطاع الرسمي، وإما لأنّهم يختارون العمالة غير الرسمية أو تنظيم المشاريع غير الرسمي بسبب الاستقلال أو المرونة أو الميول الشخصية. وليست الفوائد المالية بأقل بالضرورة في الاقتصاد غير الرسمي عنها في القطاع الرسمي، وقد تشمل الفوائد الاقتصادية الأخرى من العمل في الاقتصاد غير الرسمي القدرة على الاستجابة للتغيّرات على الساحة التكنولوجية أو التنافسية والقدرة على الصمود أمام مخاطر الاقتصاد الكلي المنتظمة.

2.2-مفهوم النشاط غير الرسمي :

وهو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أوالحصول على الأموال والخدمات. ويتميز النشاط الاقتصادي بصفتين أحدهما اجتماعيةوالأخرى فردية، وتتمثّل الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص وأفرادالهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجين. كما تقوم رابطة التبعية بين أفرادالهيئة الاجتماعية بصفتهم مستهلكين. أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فمصدرهاأن قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء وحبالنظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات والعواملالخاصة.

ويقصد به أيضا: الأنشطة المتعلقة بالإنتاج ، التوزيع والاستهلاك ، ويكون في شكل علاقة الإنسان والطبيعة وعلاقة الإنسان والإنسان .

والنشاط غير الرسميحسب مكتب العمل الدولي يعدّ، نشاطا غير فلاحيا، ويتميّز بمعيار أوعدة معايير من المعايير التالية:

• نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.

• نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.

• نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.

• نشاطات غير قانونية.

• نشاطات محظورة

• نشاطات متنقلة غير مرخص بها.[9]

2. الاتجاهات النظرية المفسرة لنشأة القطاع غير الرسمي:

1.1-الاتجاه الأول: يفسر وجود هذا القطاع في ضوء مفهوم التحضر الشديد أو الزائد « l'urbanisationaccélérée »فقد كانت هذه الدرجة من التحضر سببا في الهجرة المتزايدة للعمل من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى عجز قطاعات الاقتصاد الرسمي الحكومية والخاصة عن استيعاب المهاجرين.وحقيقة الأمر، أن التحضّر الزائد ليس، في حد ذاته، سبب تركز القطاع غير الرسمي في المدن، ولكن تحيز الدولة في تخطيطها لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتضحيتها بمنافع سكان الأحياء الفقيرة لمصلحة قاطني الأحياء الراقية، هو الذي أسهم في انتشار القطاع غير الرسمي في الأوساط الحضرية مقارنة بالريف الذي يوجد به نشاط اقتصادي غير رسمي، ولكنّه أقل انتشارا.وعلى هذا يمكن القول أن أنّ النشاط الاقتصادي غير الرسمي لا يرتبط بمنطقة إيكولوجية معينة، وإنما هو محصلة القرارات السياسية غير المتوازنة التي تتعلق بتخصيص موارد المجتمع.[10]

2.1-الاتجاه الثاني: يذهب أصحابه إلى نشأة القطاع غير الرسمي نتيجة طبيعة لآليات النشاط الرأسمالي، وهو من هذه الناحية يشكل قطاعا مكمّل للاقتصاد الرسمي: (قطاعات غير منعزلان وغير مغلقان) على حد تعبير "ميلتون سانتوس"

Milton Santos[11] « les deux circuits ne sont pas fermés, ni isolés l'un de l'autre, au contraire, ils communiquent et sont interdépendants »

كما يضيف منظري هذا الاتجاه أن القطاع غير الرسمي يشمل على كل الأنشطة التي تحقق دخلا ولا تخضع لتنظيم الدولة، وتبعا لذلك فإنه لا يتحمّل أية تكاليف يتحمّلها القطاع الرسمي، ولا يتمتّع العاملون به بأية حقوق أو خدمات مما تنصّ عليه القوانين والقواعد الإدارية التي تنظم علاقات الملكية والتراخيص وعقود العمل والقروض المالية، وغيرها.

كما يرى الذين ينطلقون من هذا المنظور أنّ: "غير الرسمية" هي السمة الأصلية للنشاط الاقتصادي، الذي أرسيت قواعده إبان القرن التاسع عشر(19)، وازدهر مع أوائل القرن العشرين(20)، حين تزايد النمو الصناعي في كثير من البلدان وتزايد التشريعات المالية والعمالية وصفوف النقابات العمالية الأمر الذي أضخم الجهاز البيروقراطي للدولة فانقسم الاقتصاد إلى قسمين: أحدهما تسيطر عليه الدولة وتقوم بتنظيمه والآخر يتكون من الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تعمل بعيدا عن سيطرة الدولة.

3.1-الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن ظاهرة القطاع غير الرسمي لا ترتبط بالتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي، ولا تمكن ديناميات سوق العمل والإنتاج، وإنّما ترجع إلى القواعد الإدارية والقوانين المتعددة والمعقدة التي فرضتها الدولة التي تتبنّى فكرا ليبراليا لتنظيم الاقتصاد، وقد استخدمت الدولة هذه القوانين كأداة تمنح بمقتضاها مزايا المشاركة في الاقتصاد الرسمي لنخبة من الرأسماليين وأصحاب الثروات، وتحول بواسطتها دون دخول غيرهم إلى قطاعات هذا الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن غالبية الأفراد العاديين (ذو الدخل المحدود)، تجاهلوا هذه القوانين، وباشروا أنشطة اقتصادية في إطار الترتيبات التي وضعوها بأنفسهم لتتوافق مع احتياجاتهم من ناحية، ومع إمكانياتهم من ناحية أخرى.

ومن هذه الزاوية، فإن "غير الرسمي" تعد أكثر من كونها مجرد آلية للتجارب مع ندرة العمل بالمناطق الحضرية، فهو يمثل قوى إنتاج حقيقية داخل اقتصاد يحمل معالم الرأسمالية التجارية، وتبعا لذلك يكون المستثمر في القطاع غير الرسمي لا مجرد منتج هامشي يتسم بمستوى منخفض للإنتاجية، وإنما هو شخص استطاع أن يباشر نشاطا اقتصاديا تنظر إليه الدولة على أنه مخالف للقانون.

وهكذا نجد أن الدولة بممارستها الاقتصادية عبر حقب تاريخية متتالية وبسبب انحيازها إلى النخبة الرأسمالية، قد أسهمت في خلق "القطاع غير الرسمي" الذي أوى إليه كل من لم يتمكّن من العمل في المنشأة الاقتصادية التي نشأت في الإطار الرسمي الذي حددته الدولة، وكل من لم يكفه دخله من العمل في تلك المنشآت.[12]

3. خصائص القطاع غير الرسمي:

يذهب علماء الاجتماع إلى أنّ من الخصائص التي يتميّز بها القطاع الحضري غير الرسمي كنشاط اقتصادي ما يلي:

1- أنه نشاط مفتوح لمن يرغب ممارسة العمل في مجاله، فليست هناك قيود تحول دون دخول أحد إليه، لا من حيث التنظيم أو المهارة أو المال.

2- أنه نشاط يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية أساسا.

3-أنه نشاط من النوع صغير الحجم "المايكرو" **Micro** ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل وعلى استخدام أنماط قديمة من التكنولوجيا.

4-أنه نشاط غير منظّم، يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي الخاص أو العام أو من الحكومة، ولذلك فهو يعاني من انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي، وعدم القدرة على تحديث وسائل الإنتاج فيه.[13]

كما تقدّم المكتب الدولي للعمل **(B.I.T)** في تقريره المشهور بـ: **Rapport Kénya**سنة 1972 سبعة خصائص ومميزات للقطاع غير الرسمي[14]

1-سهولة الاندماج في الأنشطة (النشاطات).

2- استعمال الموارد المحلية.

3- الملكية العائلية للمؤسسات.

4- نقص ومحدودية النشاطات.

5- استعمال تقنيات تفضل الاستعانة واللجوء إلى اليد العاملة الكثيرة.

6- نسبة معتبرة تمثل أفراد خارج نظام التكوين الرسمي.

7- أسواق مفتوحة على المنافسة ويتهرب أصحابها من الإجراءات القانونية.

وتظهر نشاطات القطاع غير الرسمي كنشاطات غير حكومية وغير مشتركة أو أجنبية وبتعبير آخر فهي مجملها نشاطات خاصة، تقليدية وشعبية أو أجنبية وبتعبير آخر فهي مجملها نشاطات خاصة، تقليدية وشعبية غير منظمة وهامشية وخفية غير مسجلة ضمن القوائم والسجلات التجارية للنظام الاقتصادي.[15]

فالملاحظ في القطاع غير الرسمي غياب كل من التخصص الدقيق وتقسيم العمل الحقيقي، يتّسم الأجر فيه بالمرونة ويعتمد نظام التسويق فيه على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات اللاّرسمية، يعتمد بالدرجة الأولى على الجهد البشري، وتتّسم السلطة فيه بأنها غير تقليدية، فالرّئيس يجمع بين رأس المال والمهارة في شخص واحد، وعادة ما ينظر إلى القطاع الحضري غير الرسمي أنّه غير محمي، يفتقر أصحابه إلى الحماية من أجهزة الدولة سواء ما يتعلق بالمستويات الأجور وظروف العمل أو غيرها.

وتتّضح خصائص القطاع غير الرسمي بشكل واضح عندما تقارن بتلك المتعلّقة بالقطاع الرسمي، وبتعبير آخر اختلاف القطاع الرسمي عن غير الرسمي من حيث السير والعمل « **Fonctionnement** » استقلالية خاصة أو نسبية.

وتبقى خصائص المتعلّقة بالقطاع غير الرسمي تختلف وتتباين من باحث إلى آخر حسب ميدان الدراسة ومضمون البحث.

4. مفهوم التنمية الحضرية:

1.4-مفهوم التنمية:

التنميةهي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن.[16]

وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التّي حقّقت الكثير في هذا الاتّجاه بينما تلك التي حققت تقدّما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها بالدول المتخلّفة اقتصاديا ومن ثمّ فإنّ التنمية الاقتصادية تنطوي

ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

فالتنمية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه وهذا التحسّن في الدخل أو الإنتاج،و يساعد على زيادة الادّخار ممّا يدعّم التراكم الرأسمالي والتقدّم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافة إلى هذه التغيّرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدّم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضّر في المجتمع وتحسّن مستويات الصّحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستخدام ولاشك في أنه يوجد فرق شاسع فيما بينها بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بكل من هذه الوسائل.

إذن فمفهوم التنمية شأنه شأن العديد من المفهومات التي لا نجد لها تعريفا محدّدا و متّفقا عليه بين المشتغلين بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية،فبينما تعرّف التنمية باعتبارها عملية توافق اجتماعي،يعرّفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنّها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو أنّها حالة مرغوب فيها سواء تمّ أو لم يتم تحقيقها في إطار اجتماعي يختلف عن سابقه.[17] فالتنمية عملية واعية موجّهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحوّلات هيكلية و إحداث تغيرات سياسية و اجتماعية و اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني و تحسين مستمر لنوعية الحياة.[18]

2.4-التنمية الحضرية:

هي مجموعة العمليات الدينامية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الحكومية في إطار سياسة اجتماعية متكاملة تتمثّل في تزويد الحضريين قدرا من المشروعات الاستثمارية و التكنولوجية و الخدمات الاجتماعية مثل:الصحة،التعليم و الاتّصال و المواصلات،و يعتمد هذا على موارد المجتمع من أجل الوصول إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع الحضري.[19]

من خلال التعاريف السابقة للتنمية عامة و التنمية الحضرية خاصة يمكن تلخيص أهم عناصر التنمية الحضرية و مؤشراتها:

- عملية حضارية متكاملة تتمّ وفقا لإرادة وطنية مستقلة .
- إحداث تحولات هيكلية في بنية المجتمع الحضري.
- توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة.
- تحقيق معدّلات متزايدة من النّمو الاقتصادي بالاعتماد على التكامل بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي.
- تحسين مستمر لنوعية الحياة المادّية و المعنوية لأفراد المجتمع.[20]

5. بعض الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي من حيث التنمية:

1.5–دراسةإسماعيل قيرة حول"الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال و التبعية في سياق عملية التنمية الحضرية،حالة مدينة سكيكدة (الجزائر)"[21] وتركّز هذه الدراسة على المدينة الجزائرية المعاصرة،و تسعى لتشخيص أوضاعها الواقعية في ضوء الشواهد و المبررات التي يمدّها بها الواقع الاجتماعي الجزائري الذي تتراكب و تتداخل فيه أشكال متعدّدةللإنتاج.و تركز الدراسة على نشاطين اقتصاديين هما:البيع المتجوّل و حرفة الإسكافية،سعيا للتعرف على الوضع الفعلي لهذه الأنشطة غير الرسمية،و مدى استقلالها أو تبعيتها في التنمية الحضرية،على اعتبار أنّها ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في البلاد،بل هي من أبرز الأعراض التي تدّل على تناقضات البناء الاجتماعي و عجزه عن الاستجابة للزيادات السريعة في عدد المترشحين للعمل. أما أهداف هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

–تحديد المعوّقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تحول بين أداء هذه الأنشطة لدورها في عملية التنمية.–دراسة العلاقات التي توجد بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي غير الرسمي.–دراسة العلاقات التي تربط القطاع الحضري غير الرسمي ببقية الأنشطة الإنتاجية الأخرى.أما عن مناهج الدراسةفقد اتّخذت الدراسة اتّجاها منهجيا متعدد الجوانب؛حيث استخدمت المنهج الوصفي،الإحصائي،المقارن،التاريخي.إلى جانب

الاعتماد على ثلاثة أدوات أساسية هي:الملاحظة المباشرة،و الوثائق و المستندات،وصحيفة الاستبيان،بالإضافة إلى أداتين فرعيتين هما المقابلات الحرة،و التفاعل غير المباشر المنظم.

أ/ يمثل العمل غير الرسمي ميكانيزما لتفسير البدائل المتبقّية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل غير الرسمي أو غير المنظم و يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

-يتكون القطاع غير الرسمي من الفئات الاجتماعية التي لا تجد مكانا منتظما في التقسيم الاجتماعي للعمل.

-هناك عملية نمو للوزن النسبي و الحيز الاجتماعي لهذه الفئات.

-جذب أعداد كبيرة من المهاجرين ممّا ينتج عنه تفاقم المشكلة الحضرية.

-ارتفاع عدد المتسولين و المنحرفين من جرّاء تزايد عدد العاملين بالأنشطة غير الرسمية.

ب/ تشكّل الرأسمالية الرثة في مدينة سكيكدة جماعة اجتماعية غير متجانسة،يرتبط أفرادها بطرق مختلفة،سواء أسلوب الإنتاج الاشتراكي أو الرأسمالي،كما أنّها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي و مواقع طبقية متناقضة.فقد تبيّن أنّهم لا يشكلون قوة عمل حضرية سلبية؛فهم على دراية بما يجري حولهم،و يساهمون في الحياة الحضرية،من خلال الاشتراك في الانتخابات،و الانتماء إلى الحزب الحاكم و الجمعيات المختلفة.و مع ذلك،فهم يشكّلون فئة اجتماعية مظلومة و مهانة،و يتعرّضون لأبشع استغلال عن طريق المزودين بالسلع و المواد الأولية و الوسطاء.و بينما يعمل القطاع غيرا لرسمي في أسواق غير محمية و غير منظمة و معرضة لرقابة رجال الأمن،فإن القطاع الرسمي يعمل في الأسواق المحمية.و قد أدى هذا الاختلاف في عمل القطاعين إلى تمايزهما ايكولوجيا و اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا و ثقافيا.هذا التمايز أدّى،من جهة أخرى،إلى خلق نوع من التبعية تشبه،إلى حد كبير،تبعية اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم.

2.5-دراسة"السيد حنفي عوض" حول "العمالة الجائلة في البناء الحضري دراسة سوسيولوجية في مدينة الزقازيق"[22]، إذ تتمحور إشكالية هذه الدراسة في أن علماء الاجتماع ينظرون إلى أشكال العمالة الجائلة على أنّها ظاهرة حضرية، مرتبطة بنمو المدن، وبالرغم من الأهمية العلمية لهذه الظاهرة،فمازال التعريف بها موضوع جدل بين مختلف العلماء المهتمين بدراستها، إذ تعد العلاقة بين ظاهرة العمالة الجائلة والتحضّر من

الموضوعات ذات الدلالة العلمية، حيث ترتبط دراستها بالبناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة وما يمكن أن تسفر عنه الدراسة من قضايا علمية تفيد العلم والمجتمع، وتعد الدراسة الراهنة دراسة وصفية لعينة من العمالة الجائلة والتي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم الرسمي، فكانت التساؤلات حول طبيعة النسق الحرفي لهذه العمالة وطبيعة الحياة الاجتماعية لهذه الطبقة؟ أما فيما يخص منهج الدراسة تبنى السيد الحنفي عوض منهج المسح الاجتماعي للعينة والمقابلة إذا أجريت هذه الدراسة في مدينة الزقازيق، على عينة عددها 119 من الذكور و 62 من الإناث، وذلك في يناير 1986 حتى نهاية مارس من العام نفسه، – إن العمالة الجائلة إنها طريقة لكسب قوت يومهم وفق عوامل الصدفة.

– بالنسبة للسلوك السياسي لأفراد العينة، نجد اتجاها سلبيا نحو المنظمات السياسية الرسمية، يتمثل في انعدام المشاركة السياسية الرسمية نحو برامجها.

3.5دراسةكل من **Michael و Carla** تفيد أنّ نشاطات القطاع الحضري غير الرسمي تساهم بشكل كبير في في الحياة الحضرية في الدول النامية من خلال تحسين ظروف البيئة الحضرية مثل الإمداد بالمياه ،جمع القمامة،و الأعمال الخدمية الأخرى،كما أكّدت الدراسة على الدور الحيوي و الهام للقطاع الحضري غير الرسمي في تقديم الفرص الوظيفية و آثارها الايجابية الملموسة على تقدم الاقتصاد الحضري،و أنّه من المتوقع في ظل تزايد الفجوة بين العرض و الطلب لخدمات البيئة الحضرية.فإنّه سوف تستمر أهمية الأنشطة غير الرسمية،كما سوف يضل القطاع الحضري غير الرسمي له دور يلعبه بشكل واضح في التنمية الاقتصادية الحضرية.[23]

4.5دراسة "**أميرة مشهورو آخرين**" حيث تناولت بالتحليل القطاع غير الرسمي و دوره في مصر ،و تذهب الدراسة إلى أن عدم مرونة القطاع غير الرسمي في مصر و غيرها من الدول النامية،و عدم قدرته على استيعاب العمالة الوافدة التي تأتي للعمل في أسواق العمل الحضرية من أهم العوامل التي جعلت الباحثين و العلماء و الهيئات الرسمية تغير نظرتها إلى القطاع غير الرسمي كقطاع متخلّف و هامشي و محدود الأهمية إلى النّظر إلى اعتباره قطاعا يتّصف بالحيوية و الفاعلية و القدرة على توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من العمالة الحضرية فضلا عن توفير دخول تتناسب و تفاوت مهارات العمال بالقطاع غير الرسمي هذا إلى جانب

اكتساب العاملين فيه المهارات و القدرات المختلفة ممن لم تتح لغالبيتهم فرص الحصول على قدر مناسب من التعليم و التدريب عبر القنوات الرسمية.[24]

6. الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري:

1.6-خلق فرص عمل:

يمثّل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة تتضح في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، وما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص فإنتاجه يمثل 27% من إجمالي الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية،و 20% في إيطاليا، و 10% في السويد، و08 في بريطانيا، بينما هو في الدول النامية لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا، وفي إفريقيا، ومن خلال دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لنحو 13 مدينة إفريقية تبين أن الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة في الإحصاءات الرسمية، والتي تعبر عن القطاع غير الرسمي تتراوح من %40إلى 60% من قوة العمل الحضري، بينما ينقسم الباقون بين العمل الرسمي والبطالة.[25]ويؤكد أهمية القطاع غير الرسمي أصحاب الازدواجية الحضرية الذين رأوا أن القطاع غير الرسمي هو جزء أساسي ومكمّل للقطاع الرسمي.

ونشير هنا إلى العلاقة التي قدّمتها إحدى دراسات منظمة العمل الدولية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى ثلاثة مستويات:

أ) *علاقة خلفية*: وتعني أنّ القطاع الرسمي يقدم المواد الخام الفائضة عن استهلاكه كالمعادن، الجلود، الأخشاب، ...الخ إلى القطاع غير الرسمي.

ب) *علاقة أمامية*: وتعني استخدام منتجات القطاع غير الرسمي إمّا كمداخيل للرسمي، أو كسلع استهلاكية، وطالما أن منتجات القطاع غير الرسمي هي سلع تامة الصنع في مجملها، فإن النمط الثاني -لارسمي- أكثر شيوعا وتنوعا من الأول -رسمي-.[26]

ج) *علاقة تكنولوجية*: تتمثل في جانب المهارة والتكنولوجيا، حيث يمكن لبعض عمال القطاع الرسمي الدخول إلى القطاع غير الرسمي، سواء بالالتحاق بمشروعات موجودة بالفعل، أو تأسيس ورشات خاصة بهم، وبالأجدر نقل للمهارات إلى القطاع غير الرسمي.

2.6-حل مشكلات العمالة:

يسهم القطاع غير الرسمي في حل بعض مشكلات العمالة، وفي مقدّمة هذا المستوى إيجاد فرص عمل لتوليد الدخل، وحل مشكلات التدريب، فبعد أن تأكد أن القطاع غير قادر عمليا على امتصاص اليد العاملة المنتجة في العديد من دول العالم الثالث، اضطرت أعداد كبيرة من العمل على اختلاف مستوياتهم المهنية، سواء المولودين بالمدينة أو المهاجرون الباحثين عن فرص عمل إلى محاولة إيجاد وسائل للعيش خارج بناء العمل الرسمي، تمثّلت في القطاع غير الرسمي الذي استوعب كل هؤلاء، وغيرهم أيضا، حيث تتّسع حدوده وأنشطته أو تضيق وفقا لطبيعة كل مجتمع ريفي، حضري وحجمه وظروفه السياسية، الاقتصادية .

كما يلعب القطاع غير الرسمي دورا تدريبيا هاما، خاصة في مجال الفنون الإنتاجية، والصناعات اليدوية، كالسجاد والأواني الفخارية، والحلي، والصناعات المعدنية فهو كما ذكر "كينيث كينج""King"Keneth قطاع يقدم الخبرة التدريبية خارج نطاق التعليم الرسمي المؤسساتي، لكل ممن يرغب والذين فاتتهما فرصة التعليم أو التدريب، أو دفعتهم ظروفهم للتسرب منها.[27]

3.6-توفير السلع والخدمات:

يلعب القطاع غير الرسمي دورا اقتصاديا هاما من خلال إنتاج السلع والخدمات، حتى أن إنتاجه، بلغ حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية بـ:20% على الأقل من جملة الإنتاج الحضري بإفريقيا وهو إنتاجي يخدم المستهلكين ذوي الدخل المنخفض أساسا على حسب تعبير "**ليفنجستون**"**Livingstone**" ، غير أنّ هذا الدور الاقتصادي للقطاع غير الرسمي قد يتجاوز نطاق إشباع حاجيات الفئات الاجتماعية محدود، الدخل ليصل إلى باقي الفئات حيث تؤكد بعض الشواهد الحضرية أن هناك تكيفا طبقيا للقطاع غير الرسمي، بمعنى أنه ليس

قطاعا للفقراء أو محدودي الدخل وإنما هو قطاع يمكن أن يدخل أو يحل به أبناء كافة الطبقات الدنيا، الوسطى والعليا، وإن اختلفت دوافع دخوله نسبيا فيما بينها.

4.6-دعم السياسات التنموية:

يؤدي القطاع غير الرسمي دورا في دعم سياسات التنمية طويلة المدى بشكل خاص من خلال قدراته الامتصاصية للمال، والحد من الفقر الحضري، وتوليد دخل قومي، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل، وتوفير السلع والخدمات، والمحافظة على ثبات الأسعار من خلال مرونته التي قد تعطيه الفرصة لإنتاج السلع وخدمات أقل تكلفة، وبالتالي أقل سعرا كما يعدّ دفعة عالمية للمحافظة على بقاء البشر كما يقال.

وانطلاقا من أهمية الدور التنموي اتّسمت الدولة في العديد من البلدان النامية بدرجات من التسامح، والتسبب في مواجهة القطاع غير الرسمي باعتباره قطاعا يقلّل من الأعباء والالتزامات الحكومية الرسمية وبالتالي لا تكون هناك حاجة لإصدار قوانين تمنعه أو القضاء عليه بل العكس، تشجيعه والعمل على نموه.

وأخيرا حول علاقة القطاع غير الرسمي لسياسات التنمية، فإنه يمكن القول إن الشواهد التاريخية بوجه عام، وتلك المتعلقة بمجتمعنا بوجه خاص، تؤكد أن القطاع غير الرسمي يتعرّض تذبذبات عديدة، فيزدهر أحيانا وينكمش أحيانا أخرى، متأثرا بمختلف الأحوال السياسية، والاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي.

5.6-خلق فرص العمل:

يلعب القطاع غير الرسمي دورا معتبرا في استيعاب فرص العمل وخلق مناصب جديدة، أقل تكلفة من مثيلتها في القطاع الرسمي، وله دور في التخفيف من حدّة البطالة يتّضح ذلك من خلال مختلف الشرائح الاجتماعية التي يمتصّها (عمال مأجورين، عاطلين، متقاعدين، أطفال، نساء، موظفو القطاع العمومي).

إذ يؤدي القطاع غير الرسمي إلى خلق وظائف إيجابية بالغة الأهمية، فنشاطاته تعتمد على رؤوس أموال محدودة، كما يستطيع استيعاب العمال سواء الأقل مهارة أو غير المؤهلين، فنشاطات القطاع غير الرسمي قادرة على أن تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية بغض النظر عن الموقع الجغرافي، كما أن نوعية ومكان العمل يتميزان بمرونة عالية ودون شروط باعتماد الوسائل اليدوية.[28]

إن المنظمات غير الحكومية،مراكز التكوين،الورشات، مشاريع البناء، جمعيات رجال الأعمال كلها تنشط في إطار ما هو لارسمي، ومع ذلك استطاعت أن تصل إلى الفئات الفقيرة وتقديم مساعدات للبطالين من خلال إعادة تأهيلهم و تكوينهم ورفع كفاءتهم ومهارتهم، فالدولة بوسعها توجيه جزء كبير من استثمارها لصالح مجالات وأنشطة اللارسمي الذي يعتبر جزءا لا يتجزّأ من القطاع الرسمي.

إنّ تهميش نسبة متزايدة من قوة العمل في العالم وتقلص فرص العمل في القطاع الرسمي، وإن كانت تعود بالضرر على المجتمع فإنه يدفع بكثيرين إلى العمل في القطاع غير الرسمي الذي يبقى هدف أساسي في إستراتيجيات التنمية في البلاد النامية وذلك بغض النظر عن نوعية العمل أو القطاعات التي يتّم فيها العمل، فالمهم هو توفير فرص العمل المنتج المتواصل،وتبقى النشاطات الممارسة بصفة غير رسمية أحد الحلول لمشكلة البطالة.أما من جهة أخرى نجد أنّ "غرين""Green" يؤكّد في دراسته عن المجتمع التنزاني،و مدى خطورة ترك الأنشطة الصغيرة تنمو و تتطوّر،لأنّها تطرح العديد من المشاكل و تشكّل خطرا و تهديدا للثروة،بمعنى أنّها ستؤدي إلى خلق نوع من العقلية البورجوازية الصغيرة المضادة للثروة و للتقدّم الاجتماعي.فمجرد السماح للباعة المتجولين و صغار المنتجين و غيرهم من الفئات الاجتماعية التي تعمل على هوامش الاقتصاد الحضري كممارسة الأنشطة الحرة و التطور سواء من ناحية الحجم أو العدد،فإنهم جميعا سيتحالفون مع الطبقة الرأسمالية و القادة التقليديين و البورجوازيين التابعة لهم و التي تخلق ميكانيزمات التدعيم الداخلي.[29]

وهذه بعض الأهداف الرئيسية للقطاعين الرسمي و غير الرسمي :

الأهداف الرئيسية للقطاع الحقيقي (الرسمي)	الأهداف الرئيسية للقطاع غير الحقيقي (غير الرسمي)
- تحقيق أقصى حد من الربح في السوق - دخول مقنن، وجود نقابات - تطبيق تشريع العمل - الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية - دفع الرسوم والضرائب- أُجور وعقود العمل * تنظيم السوق: - حواجز عند الدخول - علامات مسجلة، منتجات معيارية - أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم) * التكنولوجيا: - عصرية ومستوردة- إنتاج واسع النطاق - الاستعمال المكثف لرأس المال	- تحقيق مدا خيل في السوق - سهولة الدخول ، عدم احترام القواعد - انعدام تشريع العمل - التميل الذاتي - عدم دفع أي رسوم أو ضرائب - التشغيل الذاتي، الأُجرة على الوحدة المنتجة * تنظيم السوق: - غياب الحواجز عند الدخول - منتوجات مقلدة - أسواق غير محمية * التكنولوجيا: - تقليدية، مكيفة، مُنشأة - الاستعمال المكثف للعمل- وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

7. المشاكل التي يعاني منها القطاع الحضري غير الرسمي:

إن المشاكل و العوائق التي يعاني منها القطاع الحضري غير الرسمي في أداء دوره في الاقتصاد الحضري،من جهة و من جهة أخرى الظروف التي تعيق و تكبّد قدرات هذا القطاع على أداء دوره في التنمية الحضرية نذكر مايلي:

–مشكلات خاصة بعدم توفر المواد الخام اللازمة لتشغيل القطاع غير الرسمي سواء فيما تعلق بنقص هذه المواد أو عدم كفايتها أو لارتفاع أسعارها.

–تعدد الإجراءات الرسمية الواجب إتّباعها عند ممارسة الأنشطة غير الرسمية،و تعدد الجهات الرقابية التي تشرف عليها.

–مساهمة العاملين في القطاع الحضري غير الرسمي في خلق مشكلات عن طريق عدم إتّباعهم للقوانين و اللوائح المنظمة لأنشطتهم فضلا عن التهرّب الضريبي أو عدم التأمين على العمال.

–مشكلات خاصة بالتعّرض لأنواع مختلفة من الاستغلال من جانب الوسطاء و السماسرة و المزودين بالمواد الخام إلى جانب تعرض أرباب هذه الأنشطة و غيرهم من العاملين لصور عديدة من الاستغلال و المحاصرة من قبل التفتيش و شرطة العمران .

– مشكلات خاصة بارتفاع معدّلات الضرائب مما يدفع البعض إلى التهرّب من سدادها.

–مشكلات خاصة بتشريعات العمل و التأمينات الاجتماعية.

و توصّلت دراسة عن القطاع غير الرسمي بين الدولة و العاملين به أنّ الإجراءات الرسمية الواجب إتّباعها عند مزاولة النشاط الاقتصادي غير الرسمي متعدّدة و معقّدة و حصرتها هته الدراسة في أكثر من عشر جهات و هي:إدارة الحي،ومرورا بالسجل التجاري ثم الخضوع لرقابة إدارة التأمينات الاجتماعية و مكتب العمل و مصلحة الضرائب و إدارة الأمن و ووزارة التأمين و الصحة و الداخلية و البيئة و شرطة الحي ،كما أنّ الدولة رغم تعدد هذه الأجهزة لا تقدّم تسهيلات للعاملين في هذه الأنشطة غير الرسميةّ.[30]

توصيات الدراسة:

حاولنا من خلال هذا المقال التعرّف على حقيقة الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري من خلال مساهمته في تزويد السكان الحضريين بأنواع مختلفة من السلع و الخدمات الأساسية التي تشبع بدورها احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة،و أنّ العاملين في هذا القطاع يساهمون في الحياة الحضرية على غرار المشاكل التي يواجهونها مساهمة فعّالة ،و تبيان الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية المجتمع الحضري،فالأنشطة الحضرية غير الرسمية هي جزء هام في منظومة الاقتصاد الحضري ،و تحتلّ موقعا حيويا في الخريطة الإنتاجية و الخدمية للمجتمع،و توفير معدلات مناسبة من الدخل و اكتساب العاملين فيه مهارات يدوية و خبرات مهنية عالية و بناءا على ذلك يمكننا عرض أهم التصورات لتطوير القطاع غير الرسمي في ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد. على النحو التالي :

- ضرورة الاهتمام بتدعيم القطاع غير الرسمي و العمل على زيادة مشاركته في التنمية الحضرية.

- الاهتمام بالرعاية الصحية و الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي و حمايتهم من كل الاستغلال و الظلم .
- ضرورة تبسيط الإجراءات و القواعد القانونية التي تواجه العاملين في القطاع غير الرسمي و خاصة عندما يخص تسوية وضعيتهم و الحصول على رخص لممارسة هذا النشاط بصيغة قانونية.
- ضرورة إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي ليتسنى للعاملين بالحصول على حقوقهم المختلفة.

و في الأخير يمكن الإشارة إلى أن هناك عدة تساؤلات ظهرت من خلال التطرق لهذا المقال فيما يخصّ طبيعة هذه الأنشطة و مدى فعاليتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؟ و دور المرأة في أنشطة القطاع غير الرسمي ؟ و هل توجد سياسة رسمية محدّدة من طرف الحكومة الجزائرية في التعامل مع القطاع غير الرسمي بأنشطته المختلفة ؟.

التهميش:

[1]–محمد ياسر الخواجة ،علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية و التحليل الواقعي،مصر العربية للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر ، ط1،2010،ص 196.

[2]سليمان بوزيدي،الشباب و الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة دراسة ميدانية بمدينة سعيدة– الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري،(منشورة)كلية العلوم الاجتماعية،جامعة وهران،وهران الجزائر،2011.2012ص67.

[3] – منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق ، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004 ،ص38 .

[4] – منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق ،المرجع نفسه، ص 38.

[5]سليمان بوزيدي،الشباب و الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة دراسة ميدانية بمدينة سعيدة– الجزائر،المرجع السابق ،ص76.

[6] جيريمي دي بير،كون فو،دراسة تصورية عن الابتكار و الملكية الفكرية و الاقتصاد غير الرسمي،المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،جنيف13–17 مايو2013،ص02.01

[7]جيريمي دي بير،كون فو،دراسة تصورية عن الابتكار و الملكية الفكرية و الاقتصاد غير الرسمي،المرجع نفسه،ص.02

[8]جيريمي دي بير،كون فو،دراسة تصورية عن الابتكار و الملكية الفكرية و الاقتصاد غير الرسمي،المرجع السابق،ص.03

[9] – منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق مرجع سابق ، ص، 38.

[10] – محمد حسن،القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به،المجلة الاجتماعية القومية،المجلد السابع و الثلاثون،العدد 01،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، جانفي 2000، ص.ص113–114.

[11] - Santos M, les villes de tiers monde, paris, Génin, librairies techniques, 1971, p 397.

[12] – محمد حسن ، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، المرجع السابق، ص 116–117.

[13]سليمان بوزيدي،الشباب و الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة دراسة ميدانية بمدينة سعيدة– الجزائر،المرجع السابق،ص81

[14]-Lautier B, l’économie informelle dans le tiers monde, Ed, la découverte, paris,1994 , p13

[15]-Lautier B, Ibid, p13

[16]– محمد عبد العزيز عجيمة،محمد علي البثني ،التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها ،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،2004.ص.ص 21–22.

[17]– ديفيد هارسون،علم اجتماع التنمية و التحديث ،تر محمد عيسى برهون،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،الأردن، ط1،1998، ص10.

[18]– على خليفة الكواري،تنمية للضياع لفرص التنمية ،محصلة المتغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،1996،ص29.

[19]–محمد ياسر الخواجة ،علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية و التحليل الواقعي،مصر العربية للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر ، ط1،2010،ص200.

[20] – محمد ياسر الخواجة ،علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية و التحليل الواقعي ،المرجع نفسه،ص201.

[21]– إسماعيل قيرة، الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال و التبعية في سياق عملية التنمية الحضرية،حالة مدينة سكيكدة – الجزائر ،رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة القاهرة، 1989.

[22]–السيد حنفي عوض، العمالة الجائلة في البناء الحضري، دراسة سوسيولوجية بمدينة الزقازيق، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد 01، العدد 01، يناير 1990، ص.ص 275– 319.

[23]Michael,R and Carla,C.Copntributions of urban informal sector to Environmental sector and Mega Urbanization in developing Countries,J.A.R,Spring 1996,P1-15.

[24]–أميرة عبد للطيف مشهور و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر،إطار نظري للدراسة،المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ،القاهرة،المجلد25 ،العدد02،ماي،1988ص.ص16–20

[25]–علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، "القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2001، ص 17.

[26] –السيد الحسيني و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر،مرجع سابق ، ص 81– 82 .

[27] – السيد الحسيني و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر ،المرجع نفسه ، ص82.

[28]–أنظر: السيد الحسيني و آخرون،القطاع غير الرسمي في حضر مصر، مرجع سابق،ص.ص79– 78

[29]إسماعيل قيرة،علي غربي،في سويولوجية التنمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001،ص100.

[30]–حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، مرجع سابق،ص66.